(حضرة صاحبيّ الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين والملكة رانيا العبدالله المعظمين)

المجلس الوطني لشؤون الأسرة
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS

التقرير السنوي
٢٠١٦

إعداد

مديرية الإتصال والمتابعة

الفهرس

- كلمة افتتاحية
- تقدمة
- إنجازاتنا في المجالات التالية :-

  - حماية الأسرة من العنف
  - الإرشاد الأسري
  - كبار السن
  - الطفولة المبكرة
  - التشريعات
  - الدراسات والأبحاث
  - الإتصال والمتابعة
  - التطوير المؤسسي

- التوجهات المستقبلية
- مؤشرات أسرية
- مواردنا المالية
- إصداراتنا

بسم الله الرحمن الرحيم

فاضل محمد الحمود

الأمين العام

كثف المجلس الوطني لشؤون الأسرة جهوده خلال العام ٢٠١٦، وحقق العديد من الانجازات من خلال تنفيذ عدد من المبادرات والمشاريع والبرامج في كافة المجالات التي يعمل عليها لتحقيق هدفه الأساسي (تحسين مستوى نوعية حياة الأسرة الأردنية وحياة أفرادها).

ومن أبرز ما تم إنجازه إصدار نظام الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٦ ونشره بالجريدة الرسمية لتنظيم عمل الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف وآلية عمله بحيث يتولى الرقابة والإشراف على تنفيذ التوجهات والسياسات الوطنية الخاصة بحماية الأسرة من العنف، كما وجاء إطلاق النسخة المحدثة للإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف الأسري بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٤ بحضور حضرة صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة (رئيس مجلس أمناء المجلس) حيث أكدت جلالتها خلال حفل الإطلاق على: -

ضرورة التركيز على تطبيق المساءلة وأن تتحمل كل جهة معنية المسؤولية الملقاة على عاتقها والعمل كفريق واحد، وأهمية التمسك بسيادة القانون ونشر الثقافة المجتمعية حول مخاطر العنف الأسري بالإضافة إلى الاستثمار في الأنظمة والبرامج التي وضعت سابقا مثل نظام التتبع الآلي لحالات العنف الأسري (مشروع الأتمتة) وشبكة الربط التلفزيوني المغلقة في المحاكم.

ومتابعة لذلك قام المجلس بتوقيع اتفاقية تعاون لمأسسة نظام أتمتة إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري لتنظيم وتحديد أدوار كافة الشركاء في تنفيذ المشروع وتعميمه على المستوى الوطني خلال الخمس سنوات القادمة.

وايماناً بأهمية دور السلطة التشريعية في حماية الأسرة؛ فقد عقد المجلس ورشتي عمل للبرلمانين لحشد الدعم وكسب التأييد لمسودة مشروع قانون الحماية من العنف الأسري بحضور أعضاء من اللجان المعنية في مجلس النواب وممثلي مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة. وسيتابع المجلس لقاءاته بعقد ورشة عمل ثالثة في بداية العام المقبل لأعضاء اللجان المعنية في مجلس الأعيان لمواصلة حشد الدعم والتأييد لإقرار هذا القانون.

ولتحديث الإستراتيجية الوطنية لكبار السن فقد قام المجلس بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بتنفيذ (١٢) جلسة نقاشية لمختلف الفئات العمرية (ذكوراً، وإناثاً) في كافة محافظات المملكة، وتم الخروج بتقرير تضمن آرائهم في الخدمات المقدمة لكبار السن في كافة المجالات الصحية والاجتماعية والتعليمية والبيئية والاقتصادية

اما في مجال الطفولة المبكرة؛ فقد قام المجلس بإطلاق دليل الأسر المعرضة للخطر بالتعاون مع مؤسسة كويست سكوب واستهدف الدليل العاملين مع هذه الأسر حيث تم تدريب المرشدين والاخصائين في مراكز الإرشاد الأسري وعدد من العاملين في الجمعيات على محتويات الدليل، كما وقام المجلس وضمن مشروع «الارتقاء بالخدمات المقدمة للأطفال في دور الحضانة ومأسستها» والذي يتم تنفيذه بالتعاون مع وزارة العمل وصندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني بافتتاح (٨) حضانات مؤسسية بالتعاون مع : جامعة البتراء، ومستشفى الإسراء، وجامعة الإسراء، وتجمع مصانع الضليل، ومصنع الصافي/ مادبا، ومصنع العصر/ إربد، ومصنع العرين/ دير أبو سعيد، ومصنع باين تري/ الموقر، وتم تجهيز وتأهيل هذه الحضانات ضمن المعايير المعتمدة، وبما يوفر البيئة الملائمة للأطفال.

وفي إطار التطوير المؤسسي لعمل المجلس؛ فقد تم افتتاح حضانة المجلس بالإضافة لافتتاح مكتبه متخصصة في المجلس، والتي ستساهم في توفير عدد من المراجع والمصادر المتعلقة بالأسرة وأفرادها في مختلف المجالات، كما وتم تطوير نظام إدارة الموارد البشرية وقد تم تصميمه اعتماداً على أحدث المفاهيم والمتطلبات الوظيفية لتحسين الكفاءة الإدارية وإنتاجية الموظفين والتدريب والتحكم بالتكاليف وزيادة الرضا الوظيفي، بالإضافة إلى تطوير نظام إدارة الوثائق وهو نظام يهدف إلى أتمتة المراسلات الواردة للمجلس وتتبعها اختصاراً للوقت وللكلفة المالية. كما وعمل المجلس على اعتماد نظام الطاقة البديلة لتخزين الطاقة الشمسية وتحويلها إلى طاقة كهربائية لاستخدامها بدلا من الكهرباء العادية توفيراً للنفقات.

نأمل من خلال هذا التقرير أن نضع بين أيديكم المعلومات حول أهم انجازات المجلس الوطني لشؤون الأسرة خلال العام ٢٠١٦، مقدمين خالص شكرنا وتقديرنا لأعضاء مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة على توجيهاتهم ودعمهم المتواصل للأمانة العامة في المجلس، ولجميع الشركاء من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والجهات الدولية، والعاملين في المجلس والذين لولا جهودهم لما استطاع المجلس من إنجاز ما تم إنجازه، داعين اللّه العلي القدير أن يوفقنا جميعا للعمل لما فيه مصلحة أبناء وطننا العزيز في ظل مولاي حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبداللّه الثاني إبن الحسين المعظم أعز اللّه ملكه.

واللّه ولي التوفيق

المجلس الوطني لشؤون الأسرة
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS

تقدمـــــة

التأسيس

تأسس المجلس الوطني لشؤون الأسرة بموجب قانون رقم (٢٧) لعام ٢٠٠١، وجاء تأسيس المجلس بهدف تحسين مستوى معيشة حياة الأسرة الأردنية وحياة أفرادها سواء أكانوا أطفالاً أو شباباً أو نساء أو كبار سن.

رؤيتنا

بيئة معززة تمّكن الأسرة الأردنية من تحقيق استقرارها ورفاهها.

رسالتنا

المساهمة في رسم وتوجيه السياسات العامة، ودعم الجهود لتعزيز مكانة الأسرة الأردنية وتعظيم دورها والمحافظة على موروثها القيمي والحضاري.

قيمنا

- ✓ الشفافية والمساءلة.
- ✓ المصداقية.
- ✓ الريادة.
- ✓ الخبرة والكفاءة.
- ✓ الشراكة الفاعلة.
- ✓ الابتكار.
- ✓ المنهج العلمي.
- ✓ الجودة.
- ✓ التطوير والتحسين.
- ✓ المتابعة والتقييم.

منطلقاتنا

- ✓ أحكام الشريعة الإسلامية السمحة.
- ✓ الدستور الأردني.
- ✓ الاتفاقيات الدولية والعربية المصادق عليها.
- ✓ التشريعات الوطنية.
- ✓ قانون المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
- ✓ التوجيهات الملكية .
- ✓ الموروث الإجتماعي .

أدوارنا

- ✓ صياغة السياسات.
- ✓ ادارة البحوث ومصادر المعلومات.
- ✓ حشد الدعم.
- ✓ التنسيق والتشبيك.
- ✓ المتابعة والتقييم.
- ✓ التطوير المؤسسي.

أعضاء مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة خلال فترة إعداد التقرير

- ✓ حضرة صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبداللّه المعظمة / رئيس مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
- ✓ معالي العين الدكتور رجائي المعشر / نائب رئيس مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
- ✓ معالي وزير التربية والتعليم.
- ✓ معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي.
- ✓ معالي وزير الصحة.
- ✓ معالي وزير التنمية الاجتماعية.
- ✓ معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.
- ✓ معالي العين الدكتور محمد حمدان .
- ✓ معالي السيد نبيه شقم.
- ✓ عطوفة مدير الأمن العام .
- ✓ معالي السيدة ليلى شرف.
- ✓ معالي الدكتورة لانا مامكغ .
- ✓ سعادة الدكتور مؤمن الحديدي .
- ✓ سعادة السيدة هاله زريقات.
- ✓ سعادة الدكتور تحسين القطاونة / ديوان التشريع والرأي .
- ✓ سعادة الدكتورة أدب السعود.
- ✓ سعادة السيد فاضل الحمود / أمين عام المجلس الوطني لشؤون الأسرة.

الأمانة العامة

تعتبر الجهاز التنفيذي للمجلس ويتولى الأمين العام الإشراف على جهاز الأمانة العامة، (ولتحقيق أهداف ورسالة المجلس يقوم بتنفيذ أعماله وأنشطته طاقم من الموظفين من مختلف التخصصات).

إنجازاتنا

أولاً: مجال حماية الأسرة من العنف:

أشارت الدراسة المسحية لخطوط دعم الأطفال إن ما نسبته ٧٣٪ من الخطوط التي تمت دراستها تتبع منظمات غير حكومية، والباقي وتبلغ نسبتها ٢٧٪ تتبع جهات حكومية.

لتعزيز استجابة المؤسسات لحالات العنف الأسري، فقد تم إعداد الخطة التنفيذية من قبل اللجنة التي شكلها معالي وزير الداخلية بتاريخ (٢٠١٥/٣/٢٤) لترجمة التوصيات التي خرجت بها لجنة تقصي الحقائق (التي شكلها الفريق الوطني لحماية الأسرة باجتماعه بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٩) وتهدف الخطة لتعزيز منظومة حماية الأسرة على المستوى الوطني، ورفع كفاءة المؤسسات الوطنية في الاستجابة لحالات العنف الأسري، بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣ تم رفع الخطة بموجب كتاب مشترك بين معالي وزير الداخلية ومعالي وزيرة التنمية الاجتماعية لرئيس الوزراء لإقرارها وتعميمها على المؤسسات المعنية للالتزام بتنفيذها، والتي وافق عليها مجلس الوزراء بكتابه بتاريخ ٢٠١٦/١/٥ وتكليف الجهات المعنية بالالتزام بما ورد بها وتحت إشراف الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف.

وخلال العام ٢٠١٦ تم إصدار نظام الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٦ ونشره بالجريدة الرسمية لتنظيم عمل الفريق وآلية عمله بحيث يتولى الرقابة والإشراف على تنفيذ التوجهات والسياسات الوطنية الخاصة بحماية الأسرة، والتزام المؤسسات بها لتكون مرجعية لها في إعداد خططها المؤسسية في مجال حماية الأسرة وأفرادها، كما وعمل المجلس بموجب المادة (٩) من النظام على إعداد التعليمات التنفيذية لتنفيذ أحكام هذا النظام وبصورة تعزز دور الفريق في ذلك وتم إقرارها من قبل مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٠، وقد بدأ الفريق بالعمل على إعداد التقارير الدورية حول انجازات الفريق والمؤسسات أعضاء الفريق والتحديات التي تواجه منظومة الحماية على المستوى الوطني.

بتاريخ ٢٠١٦/٢/٨، قام المجلس بإطلاق الدراسة المسحية لخطوط دعم الطفل والتي جاءت بهدف التعرف على مدى انتشار خطوط حماية الأطفال وأسرهم والخدمات التي تقدمها على المستوى الوطني، والأطر الوطنية والقانونية التي تنظم عملها وإجراءاتها، والثغرات والفجوات على المستوى المؤسسي والوطني التي تحول دون تفعيلها.

وتم إعداد النسخة الثانية من الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف، والتي تضمنت تحديد ورسم الخطوط العامّة لعمليّة الوقاية/ الحماية من العنف الأسري على المستوى الوطني، وتحديد أسس التنسيق بين جميع الشركاء (ومن القطاعات كافة: الاجتماعيّة؛ والصحيّة؛ والتربويّة؛ والشرطيّة؛ والقضائيّة؛ والإداريّة)، وتم إطلاق الإطار بحضور حضرة صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٤، ومن ثم اعتماده من قبل مجلس الوزراء بموجب قراره رقم ١٥٣٠٢ تاريخ ٢٠١٦/٥/٤ واعتماد الطبعة الثانية منه كمرجعية وطنية لحماية الأسرة من العنف وإلزام كافة الجهات المعنية بالعمل بمضمونها وكل جهة حسب اختصاصها، وتم توزيعه على المؤسسات المعنية بتطبيقه.

وجاء إطلاق معايير الاعتماد وضبط الجودة لخدمات دور الرعاية الإيوائية (الأحداث، كبار السن، الحماية من العنف الأسري، التسول، الأيتام) بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٩ والتي تم تطويرها بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية ومجلس اعتماد المؤسسات الصحية بهدف مساعدة دور الرعاية الايوائية للإرتقاء بمستوى خدماتها المقدمة للمنتفعين فيها، وفي هذا المجال ايضا فقد تم توقيع اتفاقية تعاون مع مجلس اعتماد المؤسسات الصحية لمأسسة العمل على المستوى الوطني في مجال تطبيق معايير الاعتماد وضبط الجودة لخدمات دور الرعاية الإيوائية، وذلك من خلال تطوير نظام اعتماد وضبط الجودة لخدمات دور الرعاية الإيوائية المختلفة وإطلاقه على المستوى الوطني.

وتم توقيع اتفاقية مشروع مأسسة نظام أتمتة إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٤ باعتباره اولوية وطنية، وجاءت الإتفاقية لتنظيم وتحديد

ادوار كافة الشركاء في تنفيذ المشروع وتعميمة على المستوى الوطني خلال الخمس سنوات القادمة، وتم توقيع الاتفاقية مع الجهات المعنية بحماية الأسرة وتضم :- (وزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، ووزارة التنمية الاجتماعية، ومديرية الأمن العام، ومؤسسة نهر الأردن، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة/ مكتب الأردن، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/مكتب الأردن.

ثانياً: مجال الإرشاد الأسري:

بلغ عدد مراكز الإرشاد الأسري التي باشر المجلس بافتتاحها منذ عام ٢٠١١. بلغت لغاية العام ٢٠١٦ (١٠) مراكز إرشادية.

قام المجلس بافتتاح مركز الإرشاد الأسري في محافظة البلقاء بالتعاون مع جمعية البيرة الخيرية/بيت عيرا ويرقا، بالإضافة إلى افتتاح مركز الإرشاد الأسري في محافظة المفرق بالتعاون مع جمعية المركز الإسلامي، وبدأت هذه المراكز بتنفيذ المحاضرات التوعوية لأبناء المجتمع المحلي على العديد من القضايا الأسرية.

ونفذ المجلس مع صندوق تنمية البادية يوم أسري توعوي برعاية الشريفة زين بنت ناصر في البادية الشمالية في دير الكهف في محافظة المفرق، وتضمن العديد من الأنشطة التفاعلية الموجهة للأطفال وأسرهم، ولإنجاح فعاليات هذا اليوم فقد تم التعاون مع بعض المؤسسات الوطنية والقطاع الخاص لتقديم مختلف البرامج والأنشطة وهذه المؤسسات: جمعية المركز الإسلامي، إدارة مكافحة المخدرات/مديرية الأمن العام، المديرية العامة للدفاع المدني، الخدمات الطبية الملكية، دائرة المكتبة الوطنية، مكتبة شومان، تكية أم علي، شركة زين للاتصالات، شركة كنزي، شركة الميناوي.

وفي إطار رفع قدرات المرشدين والاخصائين العاملين في مراكز الإرشاد الأسري؛ فقد نفذ المجلس ورشة عمل تدريبية للعاملين في مراكز الإرشاد الأسري حول دليل العاملين مع الأسر المعرضة للخطر الذي قام المجلس بإعداده بالتعاون مع مؤسسة كويست سكوب، كما ونفذ ورشة تدريبية مع جمعية نساء الطفيلة حول الإرشاد الأسري وفنياته لعدد من العاملين في مركز الأمل للإرشاد الأسري التابع للجمعية، كما ونفذ (٥) محاضرات توعوية مع تكية أم علي وصندوق تنمية البادية حول تعزيز الوعي بقضايا الإرشاد الأسري في محافظات (عجلون، مادبا، المفرق).

ولتعزيز شراكة المجلس مع المؤسسات الوطنية في هدا المجال فقد تم توقيع مذكرات واتفاقيات مع المؤسسات التالية:-

- سلطة إقليم البتراء التنموي حول تعزيز الوعي بقضايا الأسرة، وتم عقد ورش توعوية معهم على أبرز قضايا الأسرة والإرشاد الأسري.
- برنامج تمكين المرأة اقتصاديا GIZ حول حملة «انأ هنا» ، وتدريب العاملين في مراكز الإرشاد الأسري والبالغ عددهم (٢٥) على دليل توعوي حول حملة « أنا هنا».
- مشروع تواصل لسعادة الأسرة (جيكاب) والتعاون في مختلف قضايا الأسرة ومنها الإرشاد لأسري والإرشاد الزواجي وقضايا الحضانات.
- الجامعة الأردنية الألمانية والتعاون في مختلف القضايا الأسرية.

ثالثاً: مجال كبار السن :

استهداف ما يقارب (٢٠٠) من (الذكور و الإناث) من فئات المجتمع الأردني في كافة محافظات المملكة لمعرفة آرائهم حول الخدمات المقدمة لفئة كبار السن في المجتمع.

في إطار سعي المجلس للارتقاء بفئة كبار السن والخدمات المقدمة لهم، وضمن اتفاقية التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لتحديث الإستراتيجية الوطنية لكبار السن وبإشراف من اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجة الوطنية لكبار السن، نفذ المجلس عدد من الجلسات النقاشية، وجاءت هذه الجلسات لأخذ آراء المجتمع الأردني بكافة فئاته حول قضايا كبار السن، وما هي الفجوات والعقبات التي تواجهها، وتم استهداف كافة محافظات المملكة (العاصمة، الزرقاء، مادبا، البلقاء، اربد، عجلون، جرش، الكرك، الطفيلة، معان، العقبة)، وتضمنت هذه الفئات مايلي :-

- الفئة العمرية (١٨ – ٣٠) سنة.
- الفئة العمرية (٣١ – ٥٩) سنة.
- الفئة العمرية ٦٠ فما فوق.

كما وتم إعداد الدراسة التحليلية لواقع كبار السن في الأردن، ومراجعتها مع أعضاء اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لكبار السن.

وبتوجيهات من الحكومة تم البدء في العمل على صندوق لكبار السن حيث شكلت لجنة فنية مصغرة من وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة المالية لوضع إطار عام لعمل الصندوق حيث خرجت اللجنة بضرورة وجود الصندوق ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة التنمية الاجتماعية، ويتم حاليا العمل مع وزارة التنمية الاجتماعية لوضع نظام لهذا الصندوق.

رابعاً: مجال الطفولة المبكرة:

- تنفيذ (١٠) جلسات توعوية وإرشادية للأسر المعرضة للخطر حيث تم استهداف (٦٠) أسرة في أقاليم المملكة الثلاث (وسط، شمال، جنوب)، وتدريب (٢٥) من ممثلي مراكز الإرشاد الأسري، وتدريبهم على دليل العاملين مع الأسر المعرضة للخطر.
- افتتاح (٨) حضانات مؤسسية ضمن مشروع «دعم وتفعيل إنشاء (الحضانات) في القطاع الخاص لتحفيز المرأة على المشاركة في سوق العمل / أحد مشاريع الإستراتيجية الوطنية للتشغيل.

تابع المجلس عمله على مشروع الموازنات الصديقة للطفل بالتعاون مع منظمة اليونيسيف، والذي بدأ تنفيذه منذ عام ٢٠٠٩ وتاتي اهمية هذا المشروع والذي يعد الأردن من الدول الرائدة على مستوى الشرق الأوسط التي بادرت إلى إعداد دراسات تحليلية لموازنات عدد من المؤسسات، وخلال عام ٢٠١٦ قام المجلس بمايلي :-

- عقد ورشة عمل بتاريخ ٢٠١٦/١/١٨ لفريق اليافعين التابع للمجلس حول الموازنات الصديقة للطفل، وبتاريخ ١٩-٢١/١/ ٢٠١٦ تم عقد ورشة تدريبية أخرى لفريق اليافعين حول المتابعة والتقييم.
- إعداد الدراسة التحليلية لموازنة كل من المجلس الأعلى للشباب ووزارة الأشغال العامة والإسكان.
- عقد لقاء بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٠ مع أعضاء اللجنة المالية من مجلس النواب لعرض النتائج والتوصيات الخاصة بالدراسة التحليلية لموازنة كل من المجلس الأعلى للشباب ووزارة الأشغال العامة والإسكان بهدف حشد الدعم وكسب التأييد لرصد موازنات صديقة للطفل في المؤسسات العامة.
- إطلاق الدراسة التحليلية للموازنات الصديقة للطفل للمجلس الأعلى للشباب ووزارة الأشغال العامة والإسكان بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٥.

واستكمل المجلس عمله للعام ٢٠١٦ على مشروع تطوير الخدمات المقدمة للأطفال من الميلاد إلى أقل من أربع سنوات والذي ينفذه المجلس بدعم من برنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند»، حيث تم افتتاح حضانة الجامعة الهاشمية برعاية حضرة صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد اللّه المعظمة بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٤. وقام المجلس بتجهيز حضانتة وتعيين كادر المربيات والتي تم تهيئتها لتوفير البيئة المناسبة لأطفال العاملين والعاملات في المجلس بتاريخ ٢٠١٦/٨/٦ .

كما قام المجلس بعقد دورة تدريبية للإرتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للأطفال في دور الحضانة ومأسستها في الجامعة العربية المفتوحة/ فرع الرياض لمنتسبات وزارة التربية والتعليم والعاملات في الحضانات في المملكة العربية السعودية على الدليل التدريبي لتأهيل مقدمات الرعاية في الحضانات على الطفولة المبكرة منذ الميلاد الى اربع سنوات في الفترة ما بين ١١-١٦ /١٢/ ٢٠١٦ .

وجاءت ثمار المشروع الوقائي للمجلس بإطلاق الدليل التدريبي للعاملين مع الأسر المعرضة للخطر والذي تزامن إطلاقه مع اليوم العالمي للأسرة بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٥ برعاية مدير الأمن العام / عضو مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ويهدف الدليل الذي تم إعداده بالتعاون مع مؤسسة كويست سكوب لاكتساب الممارسات المناسبة واللازمة لدعم الأسر المعرضة للخطر من النواحي النفسية والانفعالية، والتعامل مع التحديات الاجتماعية بطريقة إيجابية للحيلولة دون تطورها. وفي هذا السياق عقد المجلس دورة تدريبية على الدليل للعاملين في مراكز الإرشاد الأسري في الفترة ١٩ – ٢٠ تموز ٢٠١٦.

وبهدف الإطلاع على تجارب الدول المتقدمة في التخطيط لبرامج الطفولة وآلية رسم سياسات وخطط تنمية الطفولة ضمن الاستراتيجيات الوطنية وترجمتها الى برامج ، تم التعاون مع مؤسسة المتقاعدين الألمان وعقد ثلاث ورشات تدريبية حول سياسات واستراتيجيات الطفولة على النحو التالي :-

- ورشة لشركاء المجلس الوطني لشؤون الأسرة المعنيين بقضايا الطفولة بتاريخ ٢٨-٢٠١٦/٨/٣٠.
- ورشة لفريق يافعي المجلس بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣١ .
- ورشة للمديريات الفنية للمجلس الوطني لشؤون الأسرة يومي ١ – ٢٠١٦/٩/٤ .

كما وتم البدء بالعمل على تقرير تحليل وضع الأطفال في الأردن بالتعاون مع منظمة اليونيسيف/مكتب الأردن ليكون بمثابة قاعدة بيانات ومعلومات تساهم في رسم السياسات المتعلقة بالطفولة، وعقد المجلس ورشتي عمل حول بعض المحاور لتضمين نتائجها في التقرير.

ومن أجل سد الفجوة بين الجانبين النظري والتطبيقي في العلوم الإجتماعية ذات الصلة بقضايا الأسرة ؛ وضمن خطة المجلس الوطني لشؤون الأسرة الهادفة إلى تعزيز التعاون والتشبيك بين الجهات الوطنية التنفيذية والمؤسسات الأكاديمية، فقد تم إعداد وصياغة خطة التعاون وتقديمها إلى رئاسة الوزراء للمصادقة عليها وتعميمها على كافة الجامعات.

وجاءت مخرجات مشروع «الارتقاء بالخدمات المقدمة للأطفال في دور الحضانة ومأسستها» كما يلي :-

- اعتماد خطة عمل المشروع مابين الفرقاء الثلاثة (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، والجامعة العربية المفتوحة/ فرع الأردن، وبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)).
- شكيل فريق من الخبراء والمختصين والفنيين في مجال إعداد الأدلة التدريبية المتخصصة في مجال رعاية الطفولة المبكرة والحضانات من الجامعة العربية المفتوحة والمجلس الوطني لشؤون الأسرة لمراجعة الدليل التدريبي الخاص بتدريب وتأهيل الطلبة على مهارات الطفولة والحضانات.

- عقد ورشة عمل لمراجعة الدليل التدريبي الخاص بتدريب وتأهيل الطلبة على مهارات الطفولة والحضانات في الفترة ٢٩-٣٠ آذار ٢٠١٦ وبحضور لجنة مراجعة الدليل من الجامعة والمجلس.
- تشكيل فريق تدريبي وطني من المجلس الوطني لشؤون الأسرة والجامعة العربية المفتوحة/ فرع الأردن .
- استخراج الدليل التدريبي «تدريب وتأهيل العاملات في الحضانات على مهارات الطفولة المبكرة» بصورته النهائية.
- تنفيذ ست دورات تدريبية على مهارات الطفولة والعمل في الحضانات لطلبة الجامعة العربية المفتوحة/ فرع الأردن، وبلغ إجمالي المتدربين في المشروع (١٣٩) طالب وطالبة.

وضمن «مشروع» دعم وتفعيل إنشاء (الحضانات) في القطاع الخاص لتحفيز المرأة على المشاركة في سوق العمل / أحد مشاريع الإستراتيجية الوطنية للتشغيل» والذي يتم تنفيذه بالتعاون مع وزارة العمل وصندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني فقد تم انجاز مايلي :-

- توقيع خارطة الطريق للمشروع واعتمادها بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٩ من وزارة العمل والمجلس والصندوق وتضمنت خطوات عمل تنفيذية متفق عليها من كافة الفرقاء، واعتبرت إشعاراً رسمياً باستئناف المشروع بعد توقفه منذ تاريخ ٢٠١٥/٧/١.

- تم افتتاح عدد من الحضانات المؤسسية في المواقع التالية: تجمع مصانع الضليل، جامعة البتراء، مستشفى الإسراء، جامعة الإسراء، مصنع الصافي/ مادبا، مصنع العصر/ إربد، مصنع العرين/ دير أبو سعيد، مصنع باين تري / الموقر.
- تم تدريب وتأهيل (٢٠٢) فتاة من مخزون ديوان الخدمة المدنية على مهارات الطفولة المبكرة والحضانات

  في كل من محافظة العاصمة عمان، ومحافظة معان، ومحافظة إربد.
- تم توفير (٣٣) فرصة عمل للإناث من مخزون ديوان الخدمة المدنية في الحضانات التي أنشأها المشروع .

خامساً: مجال التشريعات:

كثف المجلس جهوده خلال العام ٢٠١٦ لحشد الدعم والتأييد لمشروع قانون الحماية من العنف الأسري، من خلال ما يلي :-

- المتابعة مع ديوان التشريع والرأي لإرسال مسودة القانون الى مجلس النواب لاستكمال صدوره.
- المشاركة في اجتماعات وزارة التنمية الاجتماعية حول التحضير لاجتماعات مجلس النواب لمناقشة مسودة قانون الحماية من العنف الأسري، والمشاركة في إعداد الرد الموحد حول الأسباب الموجبة لهذا القانون.
- حضور الاجتماعات الخاصة بمناقشة قانون الحماية بمجلس النواب مع اللجان المختصة في المجلس .
- عقد ورشتي عمل لحشد الدعم وكسب التأييد لأعضاء مجلس النواب كالتالي:-

- **الورشة الأولى** : خلال الفترة ١٦– ٢٠١٦/١٢/١٨ لأعضاء اللجنة المشتركة من اللجنة القانونية ولجنة المرأة وشؤون الأسرة.
- **الورشة الثانية :** خلال الفترة ٢٢ – ٢٠١٦/١٢/٢٤ لأعضاء اللجنة القانونية، ولجنة الحريات، وحقوق الإنسان، ولجنة المرأة وشؤون الاسرة.

على صعيد آخر تم تحضير مذكرة بيانات تشريعية تتضمن الأسباب الموجبة لمشروع إعداد الاتفاقية العربية لقضايا الأحوال الشخصية، وتم عمل ملخص تحليلي لمجموعة الاتفاقيات ذات العلاقة والتي يمكن الاستناد إلى أحكامها لصياغة المسودة الحالية، ومناقشة الاتفاقيات ذات العلاقة المصادق عليها ومن ضمنها اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري ضد المرأة.

كما وقام المجلس خلال العام ٢٠١٦ بإعداد الأنظمة والتعليمات لقانون الأحداث رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤، وتم إقرار التعليمات الخاصة بقانون الأحداث ونشرها بالجريدة الرسمية وهي :-

- إقرار نظام الرعاية اللاحقة.
- إقرار نظام تسوية النزاعات
- تعليمات أسس تطبيق العقوبات غير السالبة للحرية .
- تعليمات البرامج التأهيلية لوالدي الحدث المحتاج إلى الحماية او الرعاية.
- تعليمات التحاق الحدث بالتعليم أو التدريب .
- تعليمات نقل الحدث.
- تعليمات مراقب السلوك.
- تعليمات منح الحدث إجازة.

وضمن المشاريع التجريبية لعدالة الأحداث فقد عقد المجلس بتاريخ ٢٢-٢٠١٦/٣/٢٤ ورشة تدريبية في محافظة الزرقاء، كما تم إعداد مسودة مذكرة التفاهم التي تحدد الالتزامات بين الأطراف (المجلس القضائي، وزارة التنمية الاجتماعية، إدارة شرطة الأحداث، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، منظمة اليونيسيف / مكتب الأردن، مركز العدل للمساعدة القانونية)، وبتاريخ ٢٠١٦/٥/١٠ تم عقد اجتماع للجنة الفنية والذي تم فيه مناقشة الأوراق المقدمة حول صلاحيات الميسر لتسوية نزاعات الأحداث وبعض الجوانب الفنية الأخرى ومناقشة مسودة الاتفاقية.

بتاريخ ٢٣-٢٠١٦/٥/٢٤ تم عقد مائدة مستديرة مع مجلس أوروبا والجهات الشريكة لمناقشة إعداد مسودة لقانون حقوق الطفل الأردني، وبتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٩ تم عقد ورشة عمل أخرى مع الجهات المعنية وأعضاء من مجلس النواب الأردني وتم عرض للتشريعات العربية والمعايير المتعلقة بحقوق الطفل، بالإضافة إلى عرض للتشريعات الوطنية الخاصة بحقوق الطفل ووثيقة الأسباب الموجبة من قبل الخبير الوطني والدولي . كما تم تشكيل لجنة فنية متخصصة للعمل على تضمين كافة الجوانب ذات العلاقة بمشروع القانون .

سادساً: مجال الدراسات والأبحاث:

مشاركة ما يقارب (١٥٠) من ممثلي المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والخبراء المعنين في قضايا الأسرة وذلك في الجلسات النقاشية حول مخرجات تقرير أحوال الاسرة الأردنية.

(بدأ المجلس بالتحضير لإعداد التقرير الدوري الثاني لأحوال الأسرة الأردنية حيث تم خلال العام ٢٠١٦ إنجاز مايلي) :-

- عقد المجلس سلسلة من الاجتماعات لفريق العمل المصغر لمتابعة تقرير أحوال الأسرة الأردنية والذي خرج بوثيقة للتوصيات الختامية لتقرير أحوال الأسرة الأردنية، وتم عرض الوثيقة النهائية على أعضاء الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف وإرسال التوصيات بكتب رسمية للجهات المعنية بالتنفيذ.
- إعداد استمارة الميدان ودليل الباحث الميداني وقائمة المصطلحات وبرنامج الإدخال وخطة التحليل. وإعداد قائمة المؤشرات ومصادرها المحدثة، وتم تجريب الwإستمارة الميدانية على (١٠٠) أسرة من عمان والزرقاء واربد.
- العمل على إعادة تشكيل اللجنة الفنية لتقرير الأسرة ليضم أربعة أعضاء جدد من الأكاديميين لمناقشة المنهجية بتفصيلاتها في ضوء نقص الموارد المالية وضمان استمرارية نفيذ التقرير بشكل دوري، وخرجت اللجنة بمنهجية متفق عليها متضمنة تنفيذ البحث الكمي (المسح الميداني) كل خمس سنوات على عينه ممثله على مستوى المحافظات حيث تم مباعدة

الفترات الزمنية لتقليل الكلفة المالية، بالإضافة إلى تنفيذ بحث نوعي في الفترة ما بين التقريرين على قضيه ذات أولوية بناءاً على نتائج التقرير. ولغايات إعداد التقرير للعام ٢٠١٧ تم اعتماد منهجية البحث الكمي على عينة ممثلة للأسر الأردنية على مستوى المملكة.

◆ بحث آلية التعاون مع دائرة الإحصاءات العامة للتعاون معهم لسحب العينة وتدريب الباحثين في الميدان واستعارة الأجهزة اللوحية (التابلت) لتنفيذ المسح الميداني.

واستكمل المجلس عمله على تنفيذ عدد من الجلسات النقاشية، وتأتي هذه السلسلة من الجلسات كأحد مخرجات تقرير أحوال الأسرة الأردنية الأول الذي أعده المجلس في العام ٢٠١٤، وتهدف هذه الجلسات لتسليط الضوء على القضايا الأسرية ودراسة واقعها في ضوء مخرجات المسح الميداني الخاص بالتقرير والخروج بعدد من التوصيات العملية القابلة للتنفيذ وتعميمها على الجهات المعنية، وقام المجلس خلال العام بعقد الجلسات التالية :-

◆ **الجلسة النقاشية الأولى:** حول الأسر التي ترأسها امرأة برئاسة سعادة الدكتورة أدب السعود/عضو مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وبحضور ممثلي المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية المعنية.

◆ **الجلسة النقاشية الثانية:** حول التسرب المدرسي في ضوء إلزامية التعليم برئاسة معالي الدكتور محمد الذنيبات نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم/عضو مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وبحضور ممثلي المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية المعنية.

◆ **الجلسة النقاشية الثالثة:** حول مشاركة الأسرة في الحياة السياسية برئاسة معالي الدكتور رجائي المعشر/نائب رئيس مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة بحضور وزير الشؤون البرلمانية والسياسية، وبحضور ممثلي المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية المعنية.

◆ **الجلسة النقاشية الرابعة:** حول استخدام تأثير وسائل الاتصال الحديثة على الأسرة ومناقشة السلبيات والايجابيات لهذه الوسائل برعاية معالي الدكتورة لانا مامكغ/عضو المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وبحضور ممثلي المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية المعنية.

ولاحقاً تم تشكيل لجان فنية لمتابعة توصيات هذه الجلسات والخروج بالخطط والإجراءات اللازمة لتنفيذها بالتعاون مع المؤسسات المعنية.

وبناء على توصية الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف تم تشكيل لجنة خاصة بالزواج المبكر وأخرى خاصة بقضايا الطلاق لضمان التشاركية بين الجهات المعنية. حيث ستقوم دائرة قاضي القضاة بدراسة خاصة بالطلاق ضمن الملفات المتوفرة لديها وبحسب إمكاناتها وسيتم في العام ٢٠١٧ استكمال أعمال لجنة الزواج المبكر للخروج بخطة عمل متكاملة وطنية وممولة من الجهات الدولية المعنية.

ومتابعة للجلسة النقاشية التي عقدت في العام ٢٠١٥ حول « دور الأسرة في محاربة الفكر المتطرف» والتوصيات التي خرجت من هذه الجلسة قام المجلس بإعداد الوثيقة المرجعية لمحاربة الفكر المتطرف من منظور اسري والتي تعد الوثيقة الوطنية الأولى التي تعنى بوقاية وحماية الأسرة من الفكر المتطرف الذي يقود لأعمال عنيفه.

سابعاً: مجال الإتصال والمتابعة:

مشاركة ما يقارب (٦٠) مشارك ومشاركة من ممثلي مختلف وسائل الإعلام على المستوى المحلي والإقليمي في الورشة الاقليمية (نحو إعلام صديق للطفل) .

جاء انعقاد الورشة الإقليمية « نحو إعلام صديق للطفولة» في النصف الثاني من هذا العام لتتناول قضايا الطفل ولتطوير قدرات الإعلاميين حول مواضيع العنف ضد الأطفال. حيث تم التدريب على المبادىء المهنية لمعالجة الإعلام العربي لقضايا حقوق الطفل. بالتعاون مع المجلس العربي للطفولة والتنمية وجامعة الدول العربية ومنظمة اليونسيف/ مكتب الأردن، وتم استهداف الإعلاميين والإعلاميات من كافة الوسائل الإعلامية، وخرجت الورشة بتوصيات عدة من أبرزها :-

- تفعيل ومراجعة القوانين الوطنية ذات الصلة بالطفولة، ومواءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الطفل، كما نصت عليها المعاهدات واتفاقيات حقوق الطفل والاتفاقيات الأخرى الداعمة له، وبما يحقق المصلحة الفضلى للطفل .

- التأكيد على أهمية وضع سياسة إعلامية موحدة تجاه قضايا حقوق الطفل، وفق مقاربة تنموية حقوقية، مع إعطائها أولوية على أجندة الإعلام العربي.
- الاهتمام بالتربية الإعلامية بين الأطفال والأسر، وذوي العلاقة بتنشئة الطفل، بما يسهم في القدرة على التعامل الواعي مع الإعلام خاصة الإعلام الالكتروني، كي تصب في التربية السليمة وتفادي الإستخدامات المسيئة والضارة.

كما وكثف المجلس جهوده في مجال الإعلام والاتصال لإبراز صورة المجلس وإبراز أنشطته وبرامجه حيث قام بمايلي:-

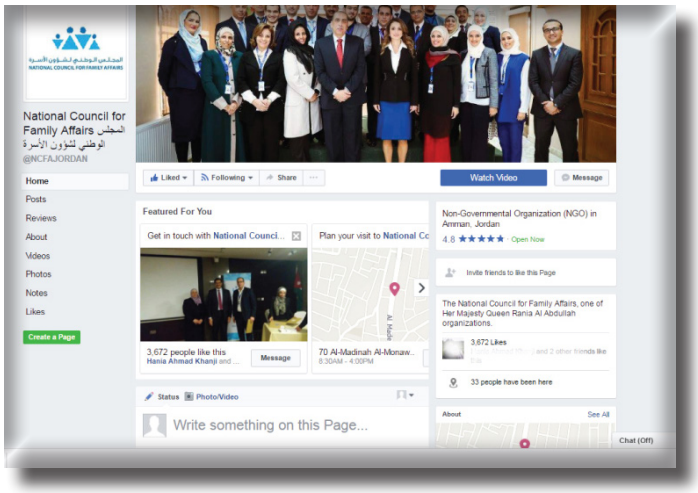

- البدء بإنتاج فيلم تلفزيوني وثائقي حول عمل المجلس وبرامجه وانجازاته.
- تطوير خطة إعلامية متضمنة العديد من الأنشطة لإبراز أكثر لدور المجلس إعلاميا.
- توسيع الشراكة مع بعض وسائل الإعلام (المرئي والمسموع والمقروء).
- إعداد تقرير رصد شهري بالتغطية الإعلامية لمختلف أنشطة المجلس.
- تفعيل وسائل الاتصال الاجتماعي تفعيل صفحة المجلس على الفيسبوك) وتغذيتها بالأنشطة والرسائل ذات العلاقة بالقضايا الأسرية.

وبتاريخ ٢٠١٦/٦/٥ استضاف المجلس فريق إعداد وإنفاذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان حيث تم عرض الخطة التنفيذية للمجلس للعام ٢٠١٦ وتقاطعها مع الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان واعتماد نموذج المصفوفة الذي أعده المجلس لكافة المؤسسات ذات العلاقة بإنفاذ بنود الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان وذلك من قبل المنسق الحكومي لحقوق الإنسان. كما عمل المجلس على إعداد مصفوفة عمل المجلس على إعداد مصفوفة تقاطعات خطته التنفيذية من جهة مع توصيات الاستعراض الدولي الشامل لحقوق الإنسان (UPR) وتوصيات المركز الوطني لحقوق الإنسان، وإرسالها إلى رئاسة الوزراء.

ثامناً: مجال التطوير المؤسسي:

في مجال التطوير المؤسسي فقد قام المجلس بالعمل على تطوير نظام إدارة الموارد البشرية وقد تم تصميمه اعتماداً على أحدث المفاهيم والمتطلبات الوظيفية لتحسين الكفاءة الإدارية وإنتاجية الموظفين والتدريب والتحكم بالتكاليف وزيادة الرضا الوظيفي، بالإضافة إلى تطوير نظام إدارة الوثائق وهو نظام يهدف إلى أتمتة المراسلات الواردة للمجلس وتتبعها اختصاراً للوقت وللكلفة المالية. كما وعمل المجلس على اعتماد نظام الطاقة البديلة لتخزين الطاقة الشمسية وتحويلها إلى طاقة كهربائية لاستخدامها بدلا من الكهرباء العادية توفيراً للنفقات.

كما وقام المجلس خلال العام ٢٠١٦ بافتتاح مكتبة المجلس برعاية معالي الدكتور رجائي المعشر/نائب رئيس مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة والتي ستساهم في توفير عدد من المراجع والمصادر المتعلقة بالأسرة وأفرادها وفي مختلف المجالات. وقام المجلس من خلال افتتاح المكتبة من إنجاز مايلي :-

- تحميل البرنامج الالكتروني الخاص بالمكتبة على جهاز المكتبة الرئيسي والذي من خلاله إدخال الكتب وحصر مقتنيات المكتبة وتقديم الخدمات للمستفيدين من بحث عن مصادر المعلومات وخدمات الإعارة، ومن ثم الانتهاء من إدخال كافة الكتب على النظام.
- تدريب الكوادر المعنية من قبل الشركة على استخدام النظام الالكتروني.
- تم استقطاب العروض من المؤسسات للاشتراك بالدوريات والمجلات المتخصصة.
- تم إعداد دراسة احتياجات المستفيدين من المكتبة وتم لاحقا تزويد المكتبة واغناءها بعدد من مصادر المعلومات وفي مختلف المجالات الصحية والاقتصادية والنفسية والاجتماعية بناءا على تلك الإحتياجات.
- تم الاشتراك في مكتبة مؤسسة عبد الحميد شومان لغايات الاستفادة من الخدمات التي تقدمها المكتبة متضمنة الاستعارة والإطلاع على قواعد البيانات الالكترونية.

التوجهات المستقبلية

- بعد أن تم توقيع اتفاقية التعاون لأتمتة إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري مع الجهات المعنية سيتم العمل خلال العام القادم على تنفيذ مشروع أتمتة إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري.
- مشروع إعداد الأدلة الإجرائية الموحدة للإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف.
- مشروع مأسسة وتنظيم عمل خطوط دعم الطفل وأسرته في الأردن،
- مشروع إعداد دليل الإجراءات السريريه للتعامل مع المساء إليهم من الإساءة الجنسية والإغتصاب.
- مشروع الدراسة الوطنية حول العنف ضد الأطفال في الأردن.
- افتتاح مركز للإرشاد الأسري في محافظة عجلون بالتعاون مع جمعية المركز الإسلامي التوسع في إفتتاح مراكز أخرى .
- تدريب ممثلي مراكز الإرشاد الأسري بالتعاون مع مشروع تواصل لسعادة الأسرة (جيكاب) على دليل المقبلين على الزواج والتخطيط لهذه المرحلة.
- إعداد الدراسة التحليلية لواقع كبار السن بصورتها النهائية وطباعتها.
- متابعة تحديث الإستراتيجية الوطنية لكبار السن بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- إعداد تقرير تحليل وضع الأطفال في الأردن بالتعاون مع منظمة اليونيسف/ مكتب الأردن.
- البدء بإعداد الموازنات الصديقة لوزارة الشؤون البلدية وصندوق المعونة الوطنية بالإضافة إلى ثلاث بلديات.
- إصدار مسودّة التقرير الدوري الثاني لأحوال الأسرة الأردنية.
- متابعة العمل على كسب التأييد وحشد الدعم لإقرار قانون الحماية من العنف الأسري، وعقد ورشة عمل مطلع العام القادم لأعضاء اللجنة القانونية، ولجنة الحريات وحقوق المواطنين ولجنة المرأة في مجلس الأعيان، واللجنة القانونية في مجلس النواب وبمشاركة الجهات المعنية من مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
- متابعة إعداد مسودة قانون حقوق الطفل الأردني.

مؤشرات أســرية

عدد الأسر	١,٩٧٧,٥٣٤
حجم متوسط الأسرة	٤,٨ فرد
نسبة الذكور	٥٣٪
نسبة الإناث	٤٧٪
نسبة الأطفال	الذكور ٥٨٪ الإناث ٤٢٪
نسبة المتزوجين من الذكور في عمر ١٣ سنة فأكثر	الذكور ٥٤٪ الإناث ٢١,٢٪
نسبة الزواج المبكر للإناث في عمر (١٣-١٨)	٧,٤٪
نسبة مشاركة الأطفال الأردنيين في عمر التعليم الأساسي (٦ - ١٥) سنة	نسبة متشابهة للذكور والإناث ٩٥٪
نسبة الأمية للأردنيين لمن أعمارهم ١٣ فأكثر	٦,٧٪
المشمولين بالتامين الصحي من السكان	٨٦٪
معدل مشاركة في المشاركة الإقتصادية	الذكور ٧١٪ الإناث ٢١٪
نسبة عمالة الأطفال في عمر (٩ - ١٦) سنة	الذكور ٤,٨٪ الإناث ١,٥٪

(مصدر هذة الإحصائيات ، التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠١٥ ، دائرة الإحصائات العامة)

مواردنا المالية

تتألف الموارد المالية للمجلس حسب المادة (١٤) من قانون المجلس رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠١ من :-

- ريع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يملكها المجلس.
- عوائد الصناديق والمشاريع والبرامج التي يديرها المجلس.
- منحة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.
- التبرعات والهبات التي يوافق عليها المجلس، على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء إذا كانت من مصدر غير أردني.
- أي موارد أخرى يوافق عليها المجلس

الجهات الممولة خلال عام ٢٠١٦

- حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.
- صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني.
- برنامج الخليج العربي للتنمية (الأجفند).
- منظمة الأمم المتحدة لطفولة / مكتب الأردن (UNICEF).
- صندوق الامم المتحدة للسكان (UNFPA).
- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)..

إصداراتنا

www.ncfa.org.jo